



الهيئة العامة للإستثمار
SAGIA

OIC/COMCEC/29-13/CR(5)



COMCEC



الهيئة العامة للإستثمار
SAGIA

تجربة المملكة العربية السعودية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2006 - 2012م

الدورة التاسعة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، إسطنبول - تركيا



المحتويات

1. أهداف الإستثمار في خطة التنمية التاسعة..... 1
2. تنظيم الإستثمار الأجنبي بالمملكة..... 2
3. استراتيجية وأدوار الهيئة العامة للإستثمار..... 3
4. مبادرات الهيئة لجذب الإستثمارات..... 6
- 4.1 برنامج 10X10..... 6
- 4.2 المركز التنافسية الوطني..... 7
- 4.3 المدن الاقتصادية..... 7
- 4.4 منتدى التنافسية الدولي GCF..... 7
- 4.5 تنافسية المناطق..... 9
5. أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة 2006-2012..... 9

1. أهداف الإستثمار في خطة التنمية التاسعة

تمثلت أهم أهداف الإستثمار بالخطة الوطنية التاسعة للتنمية بالمملكة في الأهداف التالية:

- زيادة فاعلية الدور التنموي للإستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في تسريع معدلات النمو على الصعيدين الكلي والقطاعي.

- التوسع في مجالات "المشاركة" بين الإستثمارات الحكومية والخاصة، مع التركيز على الفرص الإستثمارية الأكثر إسهاماً في تنوع القاعدة الإقتصادية وتحقيق التنمية المتوازنة.
- تفعيل دور الإستثمار في الإنتقال إلى الإقتصاد القائم على المعرفة وتحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية، من خلال زيادة المحتوى المعرفي والتقني في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الوطنية.
- زيادة معدل الإدخار المحلي وصافي التكوين الرأسمالي الثابت بالقطعين الحكومي والخاص.
- تهيئة البيئة المواتية والحوافز الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة إلى الخارج.
- تشجيع الإستثمار في تقنيات الإنتاج النظيف غير الملوثة للبيئة.
- نمو الإستثمار الإجمالي بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (10.4%) خلال الخطة التاسعة.
- نمو الإستثمار في القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط يقدر بنحو (10.5%) خلال الخطة.
- نمو استثمارات القطاعات الإنتاجية بمتوسط سنوي يقدر بنحو (8.2%) خلال الخطة.
- نمو استثمارات قطاعات الخدمات الخاصة بمتوسط سنوي يقدر بنحو (17%).
- نمو الإستثمارات الحكومية بمتوسط سنوي يقدر بنحو (5.2%).

2. تنظيم الإستثمار الأجنبي بالمملكة

تعود خبرة المملكة العربية السعودية مع الإستثمار الأجنبي الى مرحلة مبكرة، حيث تم صياغة اول نظام للإستثمار الأجنبي في عام 1376هـ (1955م)، ثم في عام 1383هـ (1962م) تم تطوير هذا النظام وذلك بإيجاد عدد من الحوافز التشجيعية للمستثمر الأجنبي من أهمها تمتعه بالمزايا التي يتمتع بها المستثمر الوطني بشرط ان لا تقل نسبة رأس المال الوطني في اجمالي المشروع عن 25%، واستمرت المملكة بتطوير هذا النظام وفقا للتطورات الإقتصادية والدولية الى ان تم اصدار النظام الحالي والذي صدر في عام 1421هـ (2000م)، والذي استهدف بشكل رئيسي جذب الإستثمارات الأجنبية بشكل يتوافق مع ظروف ومتطلبات السوق المحلية.

ونظرا لطبيعية التنظيم الجديد للإستثمار الأجنبي رأت الحكومة السعودية انشاء جهاز يكون مسئولاً عن تنظيم ورعاية هذا القطاع وذلك بإنشاء الهيئة العامة للإستثمار (SAGIA) بصفتها مؤسسة سيوكل اليها تنظيم كل ما يرتبط بالإستثمار الأجنبي في المملكة، ومن ذلك:

- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الإستثمار المحلي والأجنبي، واقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الإستثمار في المملكة ورفعها إلى المجلس الإقتصادي الأعلى.
- متابعة وتقييم أداء الإستثمار المحلي والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك.
- إعداد الدراسات عن فرص الإستثمار في المملكة والترويج لها.

- التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالإستثمار وإقامتها والمشاركة فيها.
- تطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها.

3. استراتيجية وأدوار الهيئة العامة للإستثمار

بناء على الدور المنوط بالهيئة شرعت في 2004 بتحديد الأولويات التي تحكم عملها وتوجه انشطتها بما يحقق تنفيذ هذه المهام بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية لجذب وتطوير الإستثمارات، وللوصول الى هذا الهدف وضعت الهيئة استراتيجيتها بالتركيز على أربع أولويات:

الأولى:

التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتواصل المستمر مع مسؤوليها من اجل تنفيذ برنامج تحسين مناخ الإستثمار، وإيجاد آليات ملائمة لمواجهة العوائق التي تواجه الإستثمارات المحلية والأجنبية، وهو البرنامج الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مع تكليف الهيئة برفع تقرير نصف سنوي عن الآليات التي يتم الاتفاق عليها بهذا الخصوص.

الثانية:

اعداد مرجعية شاملة للهيئة تحدد مهامها وأهدافها ورؤيتها، والقطاعات والمناطق التي سيتم التركيز علي جذب الإستثمار اليها، ووضع الخطط التفصيلية اللازمة لكل ادارة وقسم في الهيئة، مشتملة على أهداف واضحة مرتبطة بمعايير أداء محددة، وقرار اساليب التنفيذ، وتطوير الموارد البشرية، ووضع

معايير لتقييم أداء جميع منسوبي الهيئة، وصولاً لتنفيذ الإستراتيجية بالشكل المأمول والذي يلبي تطلعات طالبي خدمات الهيئة.

الثالثة:

انشاء قاعدة معلومات حول واقع الإستثمارات الأجنبية والمشاركة في المملكة، ودراسة مدى تنفيذ تراخيص تلك الإستثمارات على أرض الواقع، ومتطلبات رفع نسب تنفيذها. وقد تم اعتماد اسلوب المسوحات الميدانية السنوية للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفق المفاهيم الدولية مثل معايير صندوق النقد الدولي ومنظمة OECD ومنظمة الأونكتاد.

الرابعة:

تحليل التقارير الدولية التي تتناول تنافسية دول العالم في جذب الإستثمار، وموقع المملكة في تلك التقارير، ودراسة تجارب الدول المتميزة في جذب الإستثمار، وذلك لتحديد نقاط الضعف في مناخ الإستثمار المحلي من أجل معالجتها، ونقاط القوة من أجل تعزيزها عند الترويج للإستثمار في المملكة بطريقة موضوعية ومقنعة.

وتم إعداد هذه الإستراتيجية وفق منهجية اعتمدت على عدة محاور رئيسة شملت تحليل الأداء بشكل دقيق، والامكانيات الذاتية للهيئة، واجراء اكثر من 100 مقابلة شخصية مع اصحاب المعالي الوزراء، وعدد من كبار المسؤولين ورجال الأعمال السعوديين والأجانب، وعدد من ذوي الخبرة في شئون الإستثمار من داخل وخارج المملكة، وفي نفس الوقت عقدت عدة ورش عمل في عدد من مدن المملكة شارك فيها نحو 300 شخص من خبراء واقتصاديين، ومستثمرين، و أكاديميين، و مسؤولين حكوميين.

تناولت هذه الورش مواضيع عامة، وقطاعية و اقليمية ذات علاقة بالإستثمار، كما تمت دراسة وتحليل تجارب عدد من الدول التي سجلت نجاحاً في جذب الإستثمارات للاستفادة من تجاربها، وقد استغرق اعداد هذه الإستراتيجية من خلال عمل متواصل وعدة فرق عمل لمدة ثلاثة اشهر وفق جدول زمني محدد وأعلن عنها.

وقد خرجت هذه الإستراتيجية بستة أدوار تقوم بها الهيئة خلال فترة الإستراتيجية، تمثلت في الادوار التالية:

الدور الاول: خدمات المستثمرين

وتعني تقديم خدمات، وتسهيلات شاملة، وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين السعوديين والاجانب، بأسلوب جديد، وتبسيط اجراءات الحصول عليها، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر تشجيع المستثمرين وجذبهم.

الدور الثاني: التسويق والترويج

للفرص الإستثمارية المرتبطة بالمزايا النسبية للمملكة مع مستثمرين محددين، وقيام الهيئة بما يلزم من اتصالات في الداخل والخارج لاستقطاب مستثمرين للإستثمار في الفرص المرتبطة بالمزايا النسبية في المملكة، وجعل ذلك جزءاً أساسياً من المجهود الإعلامي الذي ستبذله الهيئة في تشجيع الإستثمار في المملكة.

الدور الثالث: تنمية المناطق

وتعني العمل على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة، وان تصل أنشطة الإستثمار الى جميع مناطق المملكة، بما يتواءم مع الميزات الإستثمارية الكامنة في كل منطقة.

الدور الرابع: جذب مستثمرين جدد

بالسعي الى ايجاد مستثمرين جدد عبر دعم الشباب والشابات في بدء اعمال خاصة بهم، من خلال التعاون مع صندوق المئوية والخاص بدعم وتمويل مشاريع الشباب ودعم مبادراتهم.

الدور الخامس: تنمية قطاعات محددة

بالتركيز على جذب استثمارات لقطاعات محددة، وهي القطاعات الإقتصادية الواعدة والتي لاتزال حركة الإستثمار فيها دون المستوى الذي يتناسب مع امكانياتها الكامنة وأهميتها الإقتصادية، بتحديد هذه القطاعات و ابراز الفرص الإستثمارية فيها ومن ثم العمل على جذب الإستثمار اليها، مع تقديم الهيئة كل الخدمات والتسهيلات الممكنة للمستثمرين فيها، وقد تم تحديد ثلاث قطاعات رئيسة تم اختيارها بناء على مزاياها النسبية وارتفاع أثرها الإقتصادي وهي:

- قطاع الطاقة: والذي يشمل على الصناعات المعتمدة على النفط والغاز، كالصناعات البتروكيمياوية والكهرباء والصناعات ذات الإستهلاك العالي للطاقة مثل التعدين، على اعتبار ان الطاقة تمثل الميزة النسبية للمملكة.
- قطاع النقل: وذلك لاستغلال احدى المزايا النسبية للمملكة والمتمثلة بموقعها الإستراتيجي بصفتها نقطة إلتقاء بين الشرق والغرب والعمل مع مختلف الجهات على تطوير الأنظمة والإجراءات في نقاط دخول السلع وخروجها، وتوجيه رؤوس الأموال للإستثمار في السكك الحديدية والموانئ والمطارات ولطرق.

■ قطاع تقنية المعلومات والاتصالات: لما يمثله هذا القطاع من أهمية قصوى في تطوير القطاعات الاقتصادية وإيجاد فرص استثمارية واعدة، وفرص عمل ذات دخل عالي.

الدور السادس: تحسين مناخ الإستثمار

ويتضمن العمل على تذليل العوائق التي تواجه المستثمرين، وبذل جهود كبيرة للتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية لمواءمة أنظمة الإستثمار مع المتطلبات الحقيقية التي تهيئ مناخاً استثمارياً صحياً جاذباً للإستثمار، وقد خصصت الهيئة حينها 50% من وقت وجهدها لمسئوليتها لهذا الدور الهام، مما انعكس على إيجاد مناخ استثماري منافس مكن المملكة من استقبال طلبات استثمار كبيرة.

4. مبادرات الهيئة لجذب الإستثمارات

بناءً على الأدوار السابقة نفذت الهيئة مجموعة من المبادرات التي تعزز من تنافسيتها وتحقق طموحها في جذب الإستثمارات المستهدفة، ومن أهم هذه المبادرات:

4.1. برنامج 10X10

والذي يهدف إلى الوصول بتنافسية بيئة الإستثمار في المملكة إلى مصاف أفضل عشر دول في العالم بنهاية 2010م، وتم البدء في تحقيق هذا الهدف بدراسة ميدانية لتحديد معوقات الإستثمار، وعندما فرغت الهيئة من اجراء تلك الدراسة رفعت بتقرير عن نتائج تلك الدراسة إلى المقام السامي، فأعقب ذلك صدور أمر ملكي بتشكيل لجنة وزارية لدراسة تلك المعوقات، واقتراح الحلول الملائمة، وعندما فرغت اللجنة من عملها رفعت تقريراً يشخص تلك المعوقات، ويحدد الخطوات والآليات المناسبة لمعالجتها إلى رئيس المجلس الإقتصادي الأعلى، ومن ثم عقدت الهيئة اجتماعات مكثفة مع كل الجهات ذات العلاقة بالإستثمار لتتدارس معها الأنظمة والإجراءات وكيفية تبسيطها، وإزالة هذه المعوقات أو الحد منها، ونتج عن ذلك توقيع 19 اتفاقية مع جهات حكومية أدت إلى حدوث اصلاحات عديدة في بيئة الإستثمار في المملكة، ومن ثم تم تطوير فكرة برنامج 10X10 والتي تقيس ترتيب المملكة في تقارير التنافسية الدولية بما تشمل عليه من مؤشرات لتقييم الاصلاحات التي ادخلت وتأثيرها على تحسن بيئة الإستثمار المحلية، والسعي للوصول بالمملكة إلى أفضل عشر دول عالمية في سهولة أداء الأعمال في عام 2010م.

وبفضل الله ثم بفضل هذا البرنامج تحسنت بيئة الإستثمار في المملكة مما أدى لحصولها على ترتيبات متقدمة في التقارير الدولية، فمثلا في تقرير سهولة الاعمال الصادر من مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي حققت المملكة المرتبة الحادية عشر في عام 2010 وهو قريب من الهدف الذي وضعت في هذا البرنامج والمتمثل في تحقيق المرتبة العاشرة، وذلك مقارنة مع ترتيب المملكة في عام 2005 عندما كانت تحتل المرتبة 67.

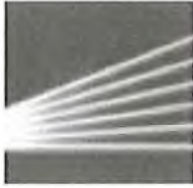
4.2. مركز التنافسية الوطني



SAGIA
NCC

ادركت الهيئة أهمية برنامج 10X10 وأهمية العمل على انجازه، والنتائج الكبيرة المتوقعة على الإقتصاد الوطني. من هذا المنطلق رأت أهمية انشاء مركز التنافسية الوطني لتنفيذ هذا البرنامج الإستراتيجي وتوفير كافة المتطلبات اللازمة له وتقديم الخدمات الإستشارية الخاصة بتحسين بيئة الأعمال وبإجراء الدراسات المسحية للتعرف على اوجه القصور واقتراح السياسات والتعديلات لإصلاحها، وكذلك العمل على تطوير مبادرات وخطط عمل مع مختلف الأجهزة الحكومية بغرض تحسين تنافسية المملكة، والرفع من معدلات أدائها، ويقوم المركز بإصدار مجموعة من التقارير في مواضيع مختلفة عن التنافسية وعن القطاعات وعن الأنظمة والإجراءات.

4.3. المدن الإقتصادية



أطلقت الهيئة العامة للإستثمار برنامج مشروعات المدن الإقتصادية، لتمثل أحد أهم آليات جذب الإستثمارات في المملكة بما توفره من بيئة ومناخ استثماري فريد، ويتكون البرنامج من اربع مدن إقتصادية في كل من مدينة رابغ وحائل وجازان والمدينة المنورة، وتمثل هذه المدن مفهوماً جديداً يجمع بين المقومات الإقتصادية للمدن الصناعية والمناطق الإقتصادية الخاصة وكذلك المناطق الحرة لتشكل مدناً حضارية متكاملة، وتم تأسيس هذه المدن وفق مبدأ الشراكة الإستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتولى المطورون من الشركات المحلية والأجنبية مسؤولية وتكاليف التطوير، بينما تقوم الحكومة بتقديم التسهيلات والخدمات التي يحتاجها المستثمرون مع قيام مؤسسات التمويل الحكومية والخاصة بتقديم التمويل اللازم لتطورها.

توفر هذه المدن وحسب هذا المفهوم مرافق الخدمات، وتجهيزات لوجستية وسكنية متكاملة وبيئة عمل تنافسية لتكون المدينة منظومة إقتصادية جاذبة للإستثمار الوطني والأجنبي.

4.4. منتدى التنافسية الدولي GCF

GLOBAL
COMPETITIVENESS
FORUM



منتدى
التنافسية
الدولي

في عام 2006 أطلقت الهيئة العامة للإستثمار منتدى التنافسية الدولية في نسخته الأولى ليكون حدثاً إقتصادياً توعوياً على مستوى عال من التخصص والتنظيم، ومع توالي دورات هذا

المنتدى صار أحد الفعاليات الإقتصادية البارزة في المملكة، ويعقد هذا المنتدى كل عام في مدينة الرياض، ويمثل هذا المنتدى لقاءً سنوياً يحضره ويشارك فيه نخبة من ذوي الفكر الإقتصادي من دول

العالم لمناقشة القضايا ذات العلاقة بتنافسية الاقتصادات العالمية، ومنها الاقتصاد السعودي، والعمل على رفع الوعي التنافسي والتجارة الدولية والتنمية المستدامة والبيئة وتطوير الموارد البشرية والابتكار والعولمة وغيرها من القضايا المرتبطة بالتنافسية، ويمكن تلخيص أهداف هذا المنتدى في الأهداف التالية:

- مشاركة المملكة في صياغة الفكر العالمي عبر منبر دولي تتم فيه بلورة الأفكار والرؤى حول مفهوم التنافسية.
- توظيف نتائج المنتدى وخلصه حواراته في تطوير أداء الهيئة والأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.
- تبني مبادرات محددة لزيادة تنافسية القطاعين العام والخاص.
- جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة عبر تعريف المتحدثين والمشاركين العالميين بمزايا بيئة الاستثمار في المملكة.



ومن ابرز الشخصيات الدولية التي شاركت في الدورات السابقة للمنتدى ، السيد/ مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، السيد/ لي كوان يو رئيس الوزراء السابقة لدولة سنغافورة، السيد/ توماس أندروز رئيس شركة ايرباص، السيد/ بيل جينس رئيس شركة مايكروسوفت، السيد/ مايكل ديل مؤسس شركة Dell، السيد/ توني بليز رئيس وزراء بريطانيا السابق، السيد/ جيمس ويلفونسون، رئيس البنك الدولي السابق وغيرهم.

Saudi Oxford Leadership
السعودية أكسفورد للقيادة

وقد شمل المنتدى على مجموعة مبادرات لدعم التنافسية منها:

● مبادرة التنافسية المسنولة

تهدف هذه الجائزة إلى تشجيع القطاع الخاص على تطبيق أفضل الممارسات وتبني البرامج الأكثر فاعلية في دعم التنمية المستدامة من خلال إسهام منشآت القطاع الخاص في تنمية المجتمع السعودي اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

● مبادرة الشركات المائة الأسرع نمواً

تهدف إلى تقييم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد السعودي بهدف تسليط الضوء على هذا الجزء من القطاع الخاص الذي يمثل مستقبل المملكة وتطوير مقاييس ومعايير نموه كما يهدف إلى تحفيز انطلاق جيل جديد من

الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع أصحاب الريادة والأفكار الخلاقة مما يضمن ازدهار الاقتصاد السعودي.

● مبادرة برنامج السعودية أكسفورد للقيادة والإدارة المتقدمة

تهدف إلى المساهمة في إحداث نقلة نوعية ومعرفية ممنهجة في التفكير الاستراتيجي للقادة والرؤساء التنفيذيين في المملكة العربية السعودية لصقل مهارات القادة وجعلها أكثر فعالية وقدرة على التنافس ، بالإضافة إلى تعزيز تجاربهم وقدراتهم الإبداعية والإدارية من خلال الاستفادة من الإرث الأكاديمي والتدريبي الذي تتميز به جامعة أكسفورد والذي يزيد عمره على الثمانية قرون .

● مبادرة الشباب الأكثر تنافسية

تهدف مبادرة الشباب الأكثر تنافسية إلى تنظيم مسابقة للشباب ما بين 15 و24 عاماً في المملكة العربية السعودية للخروج بأفكار وحلول مبتكرة وخلاقة بهدف تحسين مجتمعاتهم.

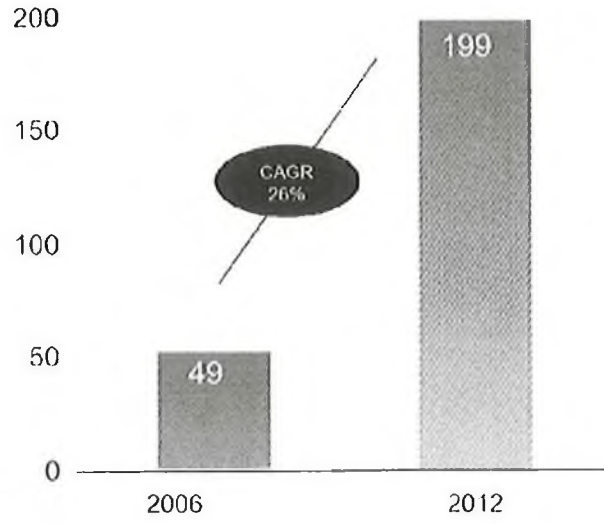
4.5. تنافسية المناطق

بهدف تحسين بيئة الاستثمار في مناطق المملكة المختلفة قامت الهيئة وتحت محور تنمية المناطق وهو أحد محاور الهيئة تقوم الهيئة بإصدار مؤشر تنافسية سنوي للمناطق، يهدف هذا المؤشر لدعم المناطق والمسؤولين من خلال توفير أداة لقياس مستوى بيئة الاستثمار فيها مقارنة مع المناطق الأخرى بهدف تشجيع الاستثمار في هذه المناطق وعدم تركها في المناطق الرئيسية.

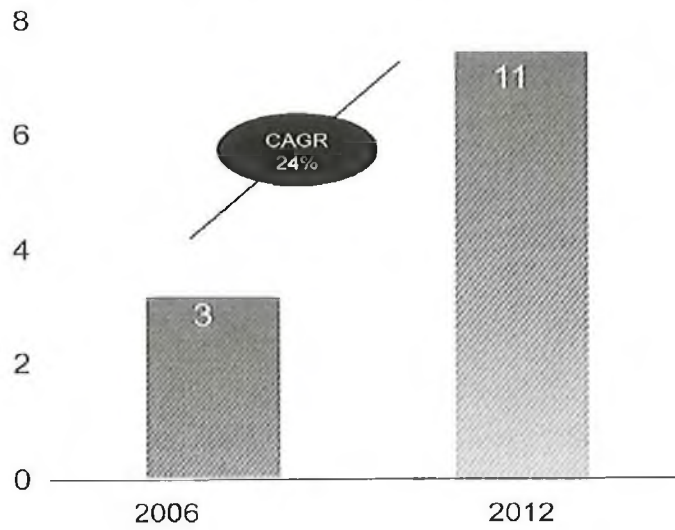
5. أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

نتج عن هذه المبادرات والبرامج زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة خلال هذه المرحلة، حيث ارتفع إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية (FDI Stock) من 49 بليون دولار عام 2006 إلى 199 بليون دولار عام 2012، بمعدل نمو 26% في السنة، كما ارتفع عدد مشروعات هذه الاستثمارات من 3000 مشروع في عام 2006 إلى 11000 في عام 2012.

شكل: تطور إجمالي الاستثمارات الأجنبية في السعودية في الفترة 2006 حتى 2012 (بليون دولار)



شكل: عدد الشركات المستثمرة في السعودية في الفترة 2006 - 2012 (الف)



وتتوزع هذه الإستثمارات على عدة قطاعات، يأتي القطاع الصناعي في المقدمة حيث استحوذ على حوالي 37% من حجم التدفقات الإستثمارية خلال هذه الفترة، يأتي بعدها قطاع المقاولات بنسبة 15%، بينما يمثل قطاع النقل والاتصالات وكذلك قطاع الكهرباء والماء 6% لكل منهما.

شكل : توزيع قيمة الإستثمارات الأجنبية في المملكة على القطاعات الإستثمارية 2012

